



أول مركز تحكيم هندسي في الشرق الأوسط أسس عام ١٩٩٠ وثاني مركز تحكيم تجاري في الشرق الأوسط، يختص المركز بالنظر في منازعات العقود الهندسية بين المهندسين والمقاولين وأرباب الأعمال بالدول العربية.



اتصل بنا

5 شارع 278 - المعادي الجديدة - القاهرة
للتواصل +201287888051
www.acarea.com.eg



أختصاصات المركز

يختص المركز بالنظر في المنازعات في العقود الهندسية بين المهندسين والمقاولين وأرباب الأعمال بالدول العربية، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين والمنازعات الناشئة عن تنفيذ أحكام الاتفاقيات الاقتصادية والقرارات الصادرة تنفيذًا لها.

رسالة المركز

مساهمة الفعالة في آليات فض النزاعات بطريقة رية متميزة وبناء الإنسان قياديا وإداريا وتربويا ، في هذا المجال وفق قيم هذه الأمة الأصيلة ، ون أفضل وآخر ما أنتجه الفكر الإنساني المتطور في مجال العقود والأساليب الحديثة لفض النزاعات.

ندوة برنامج إعداد المحكمين الدوليين



د. مريم العوا



د. ماجد خلوصي



الندوة التعريفية الأولى - مقدمة عن التحكيم



توقيت القاهرة
٧:٠٠ - ١٠:٠٠ م

acarea.com.eg



التاريخ
١ مايو

برنامج إعداد المحكمين الدوليين



- ١) مقدمة عن التحكيم.
- ٢) التعرف على مراكز التحكيم الدولية الأكثر شهرة وإجراءات التحكيم فيها مثل التحكيم أمام محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي ومركز حسم منازعات الاستثمار بواشنطن (الأكسيد) ومركز تحكيم غرفة التجارة الدولية بباريس وأنواع النزاعات التحكيمية مثل نزاعات التحكيم الهندسي والتجاري والاستثمار و البحري والتحكيم في نزاعات البترول.
- ٣) إجراءات التحكيم بدءاً من اتفاق التحكيم وأنواعه.
- ٤) إجراءات التحكيم ورد المحكمين وإنهاء مهمة المحكمة وحكم التحكيم.
- ٥) حرفة صياغة وتنفيذ حكم التحكيم.
- ٦) بطلان حكم التحكيم.
- ٧) مقارنة بين قوانين التحكيم العربية.
- ٨) معوقات التحكيم في الوطن العربي.

- ٣٠ ساعة - ١٠ محاضرة.
- محاضرة واحدة كل أسبوع- بدءاً من يوم الإثنين الموافق ١ مايو في تمام الساعة ٦:٠٠ مساءً بتوقيت القاهرة.

- يحق للمشاركة القيد في سجل المحكمين الدوليين لدى المحكمة العربية الدولية للتحكيم - كندا **ARAB INTERNATIONAL TRIBUNAL OF ARBITRATION - CANADA (AITA)** بعد استيفاء شروط القيد من ناحية المؤهل وعدد سنوات الخبرة.
- شهادة من المركز العربي للتحكيم.

المحتويات

العدة

الشهادات

”مواصفات القاضى“

- ينبغى أن يكون القاضي موثوقاً به في عفافه، وعقله، وصلاحه.
- وفهمه؛ ولا يكون فظاً غليظاً، جباراً عنيداً.
- يجب أن يكون القاضي شديداً في غير عنف، ليناً في غير ضعف.
- يجب على القاضي أن يتقي الله، ويقضي بالحق، ولا يقضي لهوى يضلّه.
- لا ينبغى للقاضي أن يستقرض.

”مواصفات القاضى“

- لا ينبغي له أن يتكلم مع أحد الخصوم في أي مجلس، و بشئ من الخصومات لا يقبل القاضي هدية إلا من ذي رحم.
- القاضي لا يذهب إلى ضيافة أحد الخصمين قط، ولا يجوز أن يضيفه.
- لا يجوز للقاضي أن يبدو منه أي حركة توجب التهمة، وسوء الظن.
- لا يجوز للقاضي أن يضحك مع أحد الخصوم، يمزح معه، أو يتلطف به، أو يلقنه حجته.
- ولا يرفع صوته عليه، و لا يقوم له، ولا يلقن الشاهد شهادته.
- على القاضي، العدل والمساواة في معاملة الخصوم: في الجلوس وإحالة النظر، وتوجيه الخطاب إليهما.



«التحكيم» قسوية المنازعات في المطالبات:

➤ التسوية الودية.

➤ التسوية عن طريق التحكيم.

➤ التسوية عن طريق القضاء.

قواعد التحكيم

➤ البساطة.

➤ السرعة.

➤ السرية.

➤ الإجراءات السلمية.

➤ قلة التكلفة.

الفرق بين التحكيم والتخبرة

- المحكم يقوم بوظيفة القضاء، ويحسم النزاع بين الخصوم ورأيه يفرض عليهم.
- بينما الخبير هو شخص قد يكون مساعداً للمحكم، أو القاضي أو وكيلا عن هذه الأطراف في هذه المساعدة أو هذه الوكالة، ولا يحسم النزاع وإنما يعطى رأى متخصص بصدد مشكلة ما، وهذا الرأي ليست له قوة ملزمة.

الفرق بين التحكيم والصلح

- الصلح هو تنازل متبادل بين طرفي النزاع وذلك لحسم النزاع ، أي تفصل الأطراف المتنازعة في أمرها ، أما في التحكيم فإن الذي يحسم النزاع أشخاص آخريين (المحكمين).
- ففي الصلح نجد تنازلاً متبادلاً من كل طرف عن جزء من حقوقه.
- في التحكيم فقد يكسب أحد الأطراف كل القضية.

«خصائص التحكيم الهندسي»

- تعريفه : هو الخلاف الذي ينشأ بين أطراف العقود الهندسية (المهندس – المقاول – رب العمل).
- طبيعته :
- يتطلب نظرها نوعاً من الخبرة.
- تقتضي المصلحة أن يحسم بسرعة حتى لا تتعطل المشروعات.
- يحتاج إلى تخصص دقيق.
- يحتاج إلى سرعة في الإجراءات.
- قد يغني عن الاستعانة بالخبراء.
- لا يحتمل بقاء الإجراءات أمام المحاكم.

أهمية التحكيم كنظام قضائي خاص

➤ أطراف المنازعات يرغبون في حل منازعاتهم بعيداً عن تكلفة النظام القضائي.

➤ وجود أطراف أجنبية.

➤ طول إجراءات التقاضي.

➤ السرية.

➤ احتياجها إلى خبرة خاصة (محكم خبير).

➤ توفير المناخ المناسب لأطراف النزاع حفاظاً على علاقاتهم.

المبادئ التي يقوم عليها نظام التحكيم

- تمتع كل من طرفي الاتفاق بأهلية التعاقد (التصرف ، وليس فقط الإدارة في المال).
- الخلو من عيوب الرضا (غش – تدليس – إكراه).
- محل تحكيم أي نزاع غير عقدي، أو عقدي وبما لا يخالف النظام العام.

سلطات اللجوء

- استقلال اتفاق التحكيم
- الاختصاص بالاختصاص (اختصاص هيئة التحكيم بالفصل في صحة اختصاصها).
- عدم قابلية أحكام التحكيم للطعن (يطعن فيها بالبطلان ولا يطعن فيها بالاستئناف ، أي لا يتعرض لبحث الموضوع).
- وجوب توافر ضمانات التقاضي الأساسية لا يخالف النظام العام، والتمتع بحق الدفاع للخصوم.

«التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي» تعريف التحكيم:

- هو الاتفاق على طرح النزاع على شخص، أو أشخاص معينين للفصل فيه دون اللجوء للمحكمة المختصة به.
- وبمقتضى هذا التحكيم يتنازل الخصوم عن اللجوء إلى القضاء.
- التحكيم يبطل بما تبطل به العقود كما أن حكمه يُطعن فيه، كما يطعن في الأحكام، ولا يجوز استئنافه، وينفذ كما تنفذ الأحكام.



التحكيم الحر: *AD HOC Arbitration*

التحكيم الحر ، ويكون ذلك طبقا لشرط التحكيم **Arbitration Clause** يدرج في

العقد الأصلي المبرم بين الطرفين، أو باتفاق لاحق للعقد بالتحكيم **Arbitration**

Agreement يبرم بينهما بعد نشوء النزاع. (مشاركة تحكيم)

التحكيم المؤسسي

- يختار الأطراف إجراءات التحكيم وفقاً لقواعد أحد المؤسسات التحكيمية.
- هذه القواعد تجب ما ورد في قانون التحكيم؛ إلا ما كان مخالفاً للنظام العام.
- قانون التحكيم يستكمل ما لم يرد في قواعد هذا المركز.
- يلتزم الأطراف بقواعد هذه المؤسسة التحكيمية حتى إذا لم يطلعوا على هذه الإجراءات.
- تقدم المؤسسة خدمات السكرتارية، وتوفير المكان، وجميع الخدمات اللوجيستية في استلام، وتوصيل مذكرات أطراف الدعوى والاتصالات واستلام أتعاب المحكمين، وصرفها حسب قواعد كل مركز.
- تحل المؤسسة التحكيمية محل المحاكم المذكورة في تعيين المحكمين الذين يمتنع الأطراف على تعيينهم، أو عند الاختلاف على تعيين الرئيس.

تشكيل هيئة التحكيم في التحكيم المؤسسي

- يتم تشكيل هيئة التحكيم بنفس الأسلوب الذي يتم به تعيين المحكمين في التحكيم الحر.
- تتدخل المؤسسة التحكيمية في تعيين المحكمين عند امتناع أي طرف عن تعيين محكمه أو عدم اتفاق المحكمين على تعيين رئيس هيئة التحكيم.
- يتمتع المحكمين باستقلالية كاملة في التحكيم، وفي الحكم الذي يصدرونه طالما جاء موافقاً لقواعدها.

-
- ما عدا غرفة تحكيم باريس فإنها تراجع الأحكام.
 - رد المحكمين: للمؤسسة التحكيمية الحق في قبول أو رفض طلب الرد بعكس قانون التحكيم المصري الذي يجعل المحكمة المذكورة في المادة التاسعة هي لمسئولة عن الحكم في رد المحكمين.
 - يستطيع أطراف النزاع المزج بين قواعد إحدى مؤسسات التحكيم، وأي قواعد أخرى.

شكرا
Thank You

نذكر سيادتكم بموعد ثاني محاضرة مجانية يوم الأثنين الموافق
٧ مايو في تمام الساعة ٧:٠٠ مساءً بتوقيت القاهرة.